أكد أن التوترات السياسية ستدفعها إلى مستويات قياسية

كرم: أسعار النفط ستظل فوق الـ 100 دولار

واصلت اسعار النفط استقرارها في الربع الاول من العام الحالي عند مستويات الـ 100 دولار رغم تصاعد التوترات السياسية في أوكرانيا وسط توقعات بارتفاع مخزون الخام في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وتوقع الخبير الاقتصادي المعتمد بالخليج أحمد حسن كرم استمرار اسعار النفط فوق مستوى 100 دولار خلال الفترة المقبلة لعدم ظهور عوامل تساعد على انخفاضه او حتى ارتفاعه.

وبرر تراوح اسعار النفط الحالية عالميا مابين مستوى 100 -103 دولارات للبرميل الواحد بانها نتيجة طبيعية لاستقرار الاوضاع السياسية العالمية من بعد ارتفاعها الطفيف عند حدوث الازمة الروسية الاوكرانية.

وقال «كرم» «في حال تفاقم الازمة الروسية الاوكرانية سترتفع اسعار النفط بشكل كبير وذلك لاعتبار روسيا من اكبر الدول المنتجة للنفط في العالم والمصدر الرئيسي للغاز للقارة الاوربية.

وأشار الى ان استقرار النفط عند تلك المستويات يعطينا مؤشرا قويا على تحقيق الارباح والفوائض المالية للدول الخليجية المنتجة للنفط. فاغلب هذه الدول تعتمد موازناتها على الايرادات النفطية بشكل كبير.

وساعدت الصراعات والتوترات السياسية على ارتفاع أسعار النفط في الأعوام القليلة الماضية في ظل توقف الإمدادات أو تراجعها في عدة دون منتجة مثل ليبيا والعراق وإيران والسودان.

واستقرت أسعار العقود الآجلة للنفط الأمريكي دون 100 دولار للبرميل أوائل التعامل في آسيا اليوم الثلاثاء، وسط تنبؤات بزيادة مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم واشتداد التوترات بشأن أوكرانيا.

أحمد حسن كرم

وذكر مختصون في تقرير لمؤسسة «إنيرجي كابتل» أن بقاء اسعار البترول فوق 100 دولار للبرميل وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات شجع الشركات الكبيرة التي تعمل في صناعة الطاقة الى التوسع في استثماراتها في إنتاج الغاز الصخري، وتكثيف بحوثها في مجال البحث عن حلول عملية لمواجهة مشكلة توفر المياه التي تستخدم في التكسير الهيدرولوكي لاستخراج الغاز وبكميات كبيرة قد لا تتوفر في معظم البلدان الصحراوية.

وأشار المختصون الى انه لا يزال هناك عقبات تواجه التوسع في استثمارات الغاز الصخري ومنها ندرة المياه وكيفية التخلص من المواد الكيميائية التي تضخ في المكامن لتحفيز الغاز وضمان عدم إضرارها بالبيئة، بالاضافة الى معالجة التكلفة العالية لحفر الآبار والتي تصل الى نحو 10 ملايين دولار للبئر الواحدة، وهو ما يجعله غير منافس للغاز التقليدي، كما أن استثماراته مهددة في حالة تدني أسعار البترول الى أقل من 80 دولارا للبرميل.

وقال متخصصون بأن تراجع أسعار النفط الى أقل من 80 دولارا ليس لصالح روسيا ولا الولايات المتحدة، إذ ان انخفاض سعر النفط الى هذا المستوى قد يجبر شركات انتاج الزيت الصخري في الولايات المتحدة على التوقف عن الانتاج. وهذا يعني ان الولايات المتحدة ستبدأ مجددا بالاعتماد على الاستيراد من الخارج.

وساهم انتاجها للزيت الصخري في ايجاد وظائف جديدة، ونمو في الاقتصاد بدل شراء النفط من الخارج. ولذلك تكمن المصلحة الامريكية في أسعار نفط قوية ومتماسكة. وقد لا تستطيع الحاق الضرر بروسيا بالسعي الى تخفيض أسعار النفط؛ لأنها هي من ستتضرر قبل روسيا إذا انخفضت أسعار النفط..

بيت التمويل الخليجي يخضع لرقابة كويتية لمدة 6 أشهر

أعلن بيت التمويل الخليجي - إخضاعه إلى المزيد من الرقابة ولمدة ستة أشهر من قبل هيئة أسواق المال بدولة الكويت. وجاء في خطاب هيئة المال الكويتية إلى شركة بيت التمويل الخليجي «نحيطك علما بصدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق «17 أبريل 2014» بشأن المخالفة رقم 50 لسنة 2013 - مجلس التأديب، والمقيدة ضدكم، لذلك قرر المجلس إخضاع الشركة المشكو في حقها لمزيد من الرقابة لمدة ستة أشهر، وإخطار ذوي الشأن بالقرار».

ويذكر ان الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي هشام الريس أكد ان البنك يشهد نقطة تحول جذرية وهي خوض غمار النشاط الاستثماري سواء كانت عقارية أو من خلال صناديق استثمارية والدخول في مشاريع ذات طابع يتسم بالربح ذي العائد السنوي الذي يكفل تحقيق نمو مستقر ومطرد للبنك، في حين ان ارباح عام 2012م كانت بسبب شراء الديون بقيمة منخفضة.

ووصف الريس حالة البنك الآن بأنها «ممتازة جدا» مؤكدا للمساهمين ان البنك حقق للمرة الأولى بعد تعثراته السابقة ارباحا فعلية وضعت البنك لسلم النجاح المجزي، لا سيما نجاح التمويل الخليجي مؤخرا في التخارج من خلال مشروع الهند، بعدما نجح في توقيع اتفاقية مشتركة مع احد عمالقة مطوري الهند، مما يكفل تحقيق عائد سنوي للأراضي التي اقتناها المصرف والتي تقدر بواقع الف ومائتي هكتار مع الحصول على خبير مطور سوف يقدم للبنك جزءا من الربحية وجزءا آخر لاسترجاع رأس المال ضمن فاتورة سنوية.

بيت التمويل الخليجي تحت المجهر

90 مليون دينار زيادات متوقعة في رؤوس أموال 10 شركات

كشفت مصادر مسؤولة عن توجه قرابة الـ 10 شركات تعمل في قطاعات متنوعة ومختلفة إلى زيادة رأسمالها بواقع 15 الى 35 في المئة لإطفاء أجزاء مؤثرة من خسائرها والحصول على سيولة مناسبة لتسيير أعمالها التشغيلية العالقة.

وبينت المصادر ان الزيادات المالية المتوقعة للشركات العشر المشار إليها مجتمعة تتراوح ما بين 80 الى 90 مليون دينار على اقصى تقدير، منوهة إلى أن عمليات الزيادات المرتقبة تهدف إلى تعديل المسار لشركات لا تعاني تعثرا شديدا بل تمر بأزمات مالية مؤقتة ستعالجها أية سيولة بعيدة عن منابع الإقراض.

وأشارت المصادر إلى ان بعض المساهمين يتخوفون من عمليات زيادات رؤوس الأموال المتتالية، موضحة أن بعضهم يتحفظ على تلك العمليات حتى يتأكد عبر وثائق ومستندات رسمية أن السيولة الواردة ستوضع في الأماكن الصحيحة.

وبينت أن شركات كثيرة أوصت مجالس ادارتها بطلب زيادة رؤوس اموالها بعلاوات اصدار متفاوتة لمواجهة التطورات في الاسواق وخدمة التوجهات التوسعية والدخول في مشاريع جديدة ومواجهة وتلبية التطلعات المستقبلية.

وقالت ان بعض الشركات لم تستدع زيادات رؤوس اموالها لسبب خارج عن ادارتها وهو انها شركات مساهمة عامة، لافتة إلى أن عدم استدعاء الزيادة لرؤوس الاموال تشير الى واحد من الامرين، الاول عدم قناعة الادارة بجدوى الزيادة في الوقت الحاضر وهو ما يستلزم اعلانا منها للمساهمين بذلك، والامر الثاني الرغبة في اختيار الوقت المناسب او دراسة علاوة الاصدار وتخفيضها وهو ما بادرت بالفعل اليه بعض الشركات لتشجيع المساهمين على الاكتتاب.

هيمنة التكتلات.. خطر يهدد السوق الكويتية

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال ان بعض المؤشرات الرئيسية تشهد الآن تغييرا في طريقة تصنيفها للبلدان، وان هذا الأمر قد ينسحب أيضا على محافظ الصناديق المشتركة. تقول صحيفة وول ستريت جورنال ان الكثير من المستثمرين في الأسهم لا يهتمون كثيرا بتصنيف هذه البلدان. تعليقا على ذلك يقول الخبير الاستراتيجي سكون كليمونس «لا نتخذ قراراتنا الاستثمارية بناء على علامة الأسواق سواء كانت «ناشئة» أو «شبه ناشئة» أو «متطورة»، وذلك لأننا نبحث عن شركات جيدة بغض النظر عن مكانها».

وتساءلت الصحيفة عن سبب اهتمام المستثمرين بالتصنيفات، قائلة ان حصول اي بلد على تصنيف جديد، ينقلها الى مؤشر جديد بدل السابق. وأن الصناديق تتبع تلك المؤشرات كسائر الكثير من صناديق التداول بالبورصات وصناديق المؤشرات، التي لا يوجد امامها سوى أن تتبع تلك التغييرات أيضا. واضافت ان المديرين الفاعلين يمكنهم اجراء تغييرات وفق ما يرونه صوابا. على سبيل المثال يقول المدير التنفيذي في أبحاث المؤشر بمؤسسة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، ديميتريس ميلاس: «سواء كان المديرون قرروا تغيير طريقتهم أم لا، فانه يعتمد على درجة رغبتهم بتتبع المؤشر او مدى ضغط مفوضيهم في الاستثمار على تعقب المؤشر».

ومع ذلك يقول مدير محفظة في صندوق «تي روي برايس»، أوليفر بيل ان الاضافات على مؤشر أسواق الصناديق تجبر المديرين على القاء نظرة على البلدان الجديدة واتخاذ قرار ما اذا كان يجب تتبعها من حيث الاستثمار ام لا».

واضاف ان التأثير الأكبر قد يحصل عندما يتم رفع درجة بلدان من مؤشر كانت تشكل فيه حصة كبيرة من الانكشاف. يمكن أخذ الامارات وقطر مثالا في هذا الصدد. ففي 30 ابريل الماضي، شكل السوقان أكثر من ثلثي مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال للأسواق شبه الناشئة، لكن في شهر مايو سيتم ترفيعهما الى درجة «الأسواق الناشئة»، من دون هذين البلدين، سيزيد وزن الكويت في مؤشر الأسواق شبه الناشئة الى 27.7 في المئة مقارنة مع 17.9 في المئة في ابريل الماضي.

من جانبه يقول مدير مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز، مايكل أورزانو ان خروج الامارات وقطر من الأسواق شبه الناشئة، سيعزز التنوع الجغرافي من الناحية الاقليمية. اما مدير الأسواق الناشئة العالمية وأسهم الأسواق شبه الناشئة في شركة «اتش اس بي سي» لادارة الأصول، ديفيد ويكام فقال انه لا يوجد معنى أو جدوى لاستحواذ دولة واحدة على اكثر من ربع المؤشر، أو أن يستأثر بلدان اثنان على نصف المؤشر تقريبا. واضاف ان الانكشاف على عدد أكبر من البلدان مرغوب لتقليص التقلب، مشيرا الى أن الكويت ليست وجهة استثمارية جاذبة على نحو خاص، وذلك لان التكتلات تهيمن على السوق الكويتية، والتي تعد غامضة بالنسبة لمديري الصناديق الاقليميين والعالميين.

هيئة سوق المال توجه إنذاراً عنيفا لـ «أنابيب»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه وبناء على قرار هيئة أسواق المال باجتماعه رقم «9» لسنة 2014 المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2014، وإعمالاً لنص المادة «25» من القرار رقم «3» لسنة 2011 بشأن إصدار نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية، قرر المجلس إلغاء إدراج أسهم الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية «أنابيب» من سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم إدارة الشركة بإطفاء كامل رصيد خسائرها المتراكمة وتقديم ما يثبت ذلك في موعد اقصاه 7 أغسطس 2014.

جدير بالذكر أن الشركة لم تُعلن عن نتائجها السنوية لعام 2013، وكانت آخر ما أعلنت عنه هو نتائج التسعة أشهر لذلك العام، والتي مُنيت فيها بخسائر تُقدر بحوالي 10.16 ملايين دينار مقابل خسائر بنحو 3.21 ملايين دينار، بارتفاع في الخسائر بلغت نسبته أكثر من 216 في المئة، علما بأن الخسائر المتراكمة على الشركة - وفقاً لتقرير مدقق الحسابات - حتى تلك الفترة تجاوزت الـ 22 مليون دينار، فيما تجاوزت التزامات المجموعة المتداولة موجوداتها المتداولة بمبلغ 124 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2013.

«أنابيب» تحت التهديد

برميل النفط الكويتي يرتفع 21 سنتاً

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 21 سنتا ليستقر عند مستوى 102.40 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الاثنين مقارنة بـ102.19 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي.

وفي بورصة لندن انخفض سعر خام برنت تسليم يونيو 87 سنتا ليصل إلى مستوى 107.72 دولارات للبرميل عند التسوية في حين انخفض الخام الأمريكي في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» 28 سنتا ليصل إلى مستوى

42.75 مليار ريال إيرادات متوقعة لقطاع السياحة السعودية خلال العام الحالي

اكدت دراسة حديثة اعدتها شركة ابحاث سوق السفر العالمية «فوكس رايت»، أن النمو المطرد في سوق السياحة والسفر بالمملكة العربية السعودية يعزز التوقعات بارتفاع حجم الإيرادات المحلية إلى 42.75 مليار ريال سعودي خلال العام الجاري بعد أن سجلت 38.25 مليار ريال في العام 2012. كما أثنت الدراسة على البنية التحتية السياحية في المملكة ومدى قدرتها على إستيعاب الأعداد المتوقعة من الزوار والسياح، معولة في ذلك على المشروعات السياحية والفندقية المتعددة التي يجري تطويرها حاليا من قبل القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء.

ومن بين أبرز المشاريع التوسعية التي تشهدها المملكة على مستوى قطاع السياحة والسفر هو إنشاء مشروع «فندق أنجم» في مكة المكرمة، تماشيا مع الجهود الحكومية الرامية إلى إستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد السياح القادمين إلى المملكة.

ويعد «فندق أنجم»، المعتمد إفتتاحه خلال شهر يونيو القادم، هو أول وأكبر فندق ضمن مشروع «جبل الكعبة» ويضم 1743 غرفة وجناح، بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من خدمات الضيافة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق أعلى المعايير العالمية ذات الصلة.

ويستند «فندق أنجم» إلى مفهوم جديد كليا في مجال الضيافة والفندقة في السعودية، حيث يجمع بين كرم الضيافة الحجازية العريقة والأجواء الروحانية الأصيلة. كما يقدم تجربة رفيعة المستوى في مدينة مكة المكرمة لا يضاهيها شيء آخر. بالإضافة إلى طريق خاص مكيف بالهواء يؤدي إلى الحرم المكي الشريف، ويربط مباشرة ببوابة الملك عبد الله، خادم الحرمين الشريفين.

وقال يوسف عبداللطيف جميل، رئيس مجلس إدارة شركة عبداللطيف جميل للإستثمارات العقارية: «نتوقع أن يشهد قطاع السياحة والسفر في المملكة العربية السعودية نموا ملحوظاً خلال العام الجاري، ونحن نتطلع، بصفتنا الجهة الرئيسة المطورة لفندق «أنجم» ومشروع «جبل الكعبة» في مكة المكرمة، إلى المساهمة الفاعلة في دعم الجهود الرامية إلى إستيعاب التدفق الزائد في عدد السياح القادمين إلى السعودية والمتوقع أن يتجاوز 15 مليون سائح خلال العام الجاري. ومما لا شك فيه أن فندق «أنجم» سيكون له دور كبير في دفع عجلة نمو الحركة السياحية في المملكة والإرتقاء بالقطاع السياحي إلى أعلى المستويات المرجوة. وفي سياق متصل، تستعد شركة عبداللطيف جميل للإستثمارات العقارية إلى المشاركة مرة أخرى في فعاليات ملتقى «سوق السفر العربي 2014»، تحت مظلة الهيئة العليا للسياحة والآثار السعودية، وذلك في خطوة منها لإكتشاف الفرص الجديدة وإستعراض أهم المشروعات والأعمال الجديدة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب القيمة مع نخبة من أبرز رواد القطاع.»

يوسف عبداللطيف جميل

وأضاف جميل: «ستبقى الشركة على إلتزامها الوثيق بخدمة قطاع السياحة والسفر السعودي وتنميته وفق رؤية واضحة ترمي إلى وضع المملكة العربية السعودية في مصاف أبرز الوجهات السياحية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي ككل. كما ونؤكد على وعدنا بترسيخ المكانة الريادية للمملكة على خارطة السياحة العالمية، سواء السياحة الترفيهية أو السياحة للأغراض الدينية.» ويوفر فندق أنجم مساحة شاسعة في المناطق العامة تشمل الردهة ودور الميزانين ومساحتها الإجمالية تصل إلى نحو 3000 متر مربع وتحتوي على ردهات ومناطق للإستراحة ومناطق للأطعمة والمشروبات المختلفة. كما يقدم وصول سهل من ساحة الفندق ومكتب الإستقبال إلى جميع الغرف بإستخدام 26 مصعدا مباشرا، بالإضافة إلى إمكانية الإختيار من بين أربعة مطاعم وردهات إستراحة، وتجدر الإشارة إلى أن مطعمي كرم وجود فقط تستوعب حتى 3500 نزيلا، الامر الذي يسمح باستقبال كافة نزلاء الفندق على مأدب الإفطار والسحور. وتقدم أصنافا مختلفة من المطابخ العالمية المتنوعة يعمل على إعدادها فريق من أمهر الطهاة ومتعدد الجنسيات.

«السلام» تحصل على مناقصة بـ578.4 ألف دينار

أعلنت شركة مجموعة السلام القابضة «السلام» أن إحدى شركاتها المملوكة لها بنسبة 98 في المئة، قد تم ترسية مناقصة خدمات نظافة الإمداد والتموين والمعسكرات المحيطة به بوزارة الدفاع، حيث تبلغ قيمة العقد 578.4 الف دينار كويتي تقريباً، علما بأنه لم يتم توقيع عقد هذه المناقصة بعد.

وتوقعت «السلام» أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع اعتباراً من شهر أغسطس القادم، وستنعكس أعمال العقد على البيانات المالية للشركة.

وقالت الشركة أن الأثر المتوقع على الوضع المالي لها هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 12 في المئة من قيمة المشروع وذلك اعتباراً من شهر أغسطس 2014، وهو الوقت المتوقع لبداية المشروع، وستنعكس أعمال العقد على البيانات المالية للشركة، مع ملاحظة ان نسبة هامش الربح المذكورة هي نسبة تقديرية وغير ثابته وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الإنجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع وتسليمه للمالك.

جدير بالذكر أن أرباح «السلام» تراجعت في العام الماضي بحوالي 92.4 في المئة لتصل إلى 188.2 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2.49 مليون دينار سجلتها الشركة في عام 2012.

«السلام» تتوقع انتعاشة اقتصادية

«الدولي» يرعى يوماً مفتوحاً لمدرسة الرفعة النموذجية

رعى بنك الكويت الدولي المفتوح الذي نظمته مدرسة الرفعة النموذجية لطلبتها، وشارك فيه أولياء أمور الطلبة، إلى جانب إدارة المدرسة والمدرسين العاملين بها. وحول هذه المشاركة قال مسئول أول العلاقات العامة في بنك الكويت الدولي، فهد السرحان: «يمثل قطاع الطلبة شريحة مهمة من الأفراد الذين يسعى البنك إلى التواصل معها وتقديم الدعم اللازم لها، وذلك ضمن إطار برنامج البنك الرائد في مجال المسئولية الاجتماعية، والهادف إلى المشاركة بفاعلية في دعم الأنشطة الاجتماعية». وأضاف بأن بنك الكويت الدولي حريص أيضاً على التواصل مع الطلبة في مختلف المراحل الدراسية لتعريفهم بما يقدم من خدمات ومنتجات، وذلك إدراكاً منه لأهمية دورهم في بناء مستقبل الكويت، مشيراً إلى أن لدى البنك فريق عمل مختص يتولى خلال رعاية هذه الأنشطة والفعاليات التعريف بخدمات البنك وطبيعة العمل المصرفي الذي يؤديه ودوره المهم في الاقتصاد المحلي، باعتباره رائد العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.